

## الأيام التي تلي

## الاتفاق مع إيران

### الإستجابات الإقليمية لاتفاق نووي نهائي

داليا داسا كاي (Dalia Dassa Kaye) وجيفري مارتيني (Jeffrey Martini)

## تبدأ

هذه الدراسة من خلال افتراض أن يتم التوصل إلى إتفاق نووي نهائي بين مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" (P5+1) وإيران<sup>1</sup>. تُركّز إحدى وثائق سلسلة وجهات النظر لمؤسسة RAND على التداعيات التي ستترتب على هذا الاتفاق في الشرق الأوسط وسياسة الولايات المتحدة في "الأيام التي تلي الاتفاق"<sup>2</sup>، وتبحث هذه الورقة الردود المحتملة لأهمّ فاعلين إقليميين، وهما: إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وبالإعتماد على المواقف المتوقعة من هذين الشريكين، سنقوم أيضاً بتحليل مدى ضبط الولايات المتحدة لسياساتها من أجل تعزيز تنفيذ اتفاق نهائي وإستقرار إقليمي أوسع. نقوم بهذا التحليل ونحن مُدرّكين تماماً، كما اعترف الرئيس أوباما نفسه، أن احتمال التوصل لاتفاق نهائي غير مؤكد<sup>3</sup>. لكننا نعتقد أن إمكانية عقد اتفاق واردة بما يكفي لتبرير

التخطيط لهذه النتيجة.

خلال التخطيط للاستجابة الإقليمية على اتفاق نووي نهائي، تأتي إسرائيل والمملكة العربية السعودية في المقدمة. فكلاهما يملك القدرة للتأثير على نجاح وديمومة هذه الصفقة بعد التوقيع عليها. كما أن كلا البلدين يرى في إيران قوة إقليمية منافسة أكثر من أي دولة من دول الجوار. إن إسرائيل والمملكة العربية السعودية هما أكثر بلدين في المنطقة شعوراً بالقلق إزاء اتفاق انتقالي، ورغم التوقعات الغامضة، فإن الاتفاق النهائي يمكن أن يؤدي إلى وفاق أوسع في العلاقات الغربية الإيرانية. لذلك نُركّز في المقام الأول على هذين البلدين في تحليلنا.

## افتراضاتنا حول ملامح الإتفاق النهائي\*

- لأغراض تحليلاتنا، نفترض أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" وإيران على أساس المبادئ العامة التالية :
- ربّما تستمر إيران في تخصيب اليورانيوم، ولكنّ حدوداً ستُفرض على درجة التخصيب وعلى عدد أجهزة الطرد المركزي وأنواعها، بما في ذلك في فوردو (Fordo).
- مفاعل أراك العامل بالماء الثقيل سيُحوّل إلى مفاعل ماء خفيف بدون إعادة معالجة، وسيخضع لوصاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تشمل الصفقة تفتيشاً تدخلياً على المواقع النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتقبل إيران بتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي والمصادقة عليه، بما يُبيح للوكالة النفاذ إلى المواقع غير المعلن عنها بعد إشعار قصير.
- ستشارك إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعلومات عن الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج.
- إن رفع العقوبات المرتبطة بالمسألة النووية يرتبط بتطبيق الاتفاقية، ويشمل ذلك رفع العقوبات الأحادية الأمريكية من خلال تشريع جديد من الكونجرس، ورفع العقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي، وإزالة العقوبات المفروضة بموجب قرار جديد من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- \* تستمد هذه المبادئ من عناصر حل شامل وُجدت في خطة العمل المشتركة. نحن لا نتوقع كيف سيبدو الاتفاق الفعلي، ولكننا نستخدم هذه المخططات المنطقية كنقطة انطلاق في تحليلنا.

في أحسن الأحوال، سيكيّف الشريكين الإقليميين سياساتهما لقبول اتفاق نهائي (إذا تم تحقيق ذلك من قبل الولايات المتحدة وشركائها من مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" في الأشهر المقبلة)، باعتبار أن الهدف المشترك يتمثل في منع إيران من الحصول على أسلحة نووية. ولا شكّ أن كلا البلدين يتشاور بانتظام مع مسؤولين أمريكيين في محاولات لتشكيل اتفاق نهائي ينسجم مع مصالحهما. ولكن بناءً على تصورنا لملامح الاتفاق النهائي (راجع الإطار على اليسار)، فهناك احتمال قوي أنّ إسرائيل والمملكة العربية السعودية ستبقين قلفتان من قدرات إيران النووية ونفوذها في المنطقة على نطاق واسع، حتى بعد إبرام اتفاق نووي نهائي عن طريق التفاوض.

نعرض هنا ملامح الاتفاق ونبني تحليلنا لما سيلبي الاتفاق على النحو التالي: نفترض أن إيران ستكون قادرة على الاستمرار في تخصيب اليورانيوم (وإن يكن بشكل محدود وتحت ضمانات صارمة)، كما أن إيران ستحافظ على بنية تحتية تعطيها القدرة على النهوض وتطوير أسلحة نووية إذا قررت أن تقوم بذلك في المستقبل. قد يمدّد اتفاق نووي نهائي الجدول الزمني لقدرة إيران على النهوض، ولكنه لن يُزيل هذه القدرة تماماً<sup>4</sup>.

لذلك، لن يحذف الاتفاق كلياً المسألة النووية من جدول الأعمال الإقليمي، إذ يُتوقع أن تحتفظ إيران ببعض القدرات والبنى التحتية. بالإضافة لذلك، تبدي كلّ من إسرائيل والمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الجوار مخاوفاً من إيران تتعدى بُعد القضية النووية. على سبيل المثال، ترى إسرائيل أن تهديد تطوير الصواريخ الإيرانية لا يختصر فقط على برنامجها النووي، في حين أن المملكة العربية السعودية تعتبر إيران منافساً على الصعيدين الإيديولوجي والاستراتيجي. وهذا يطرح أسئلة سياسية صعبة بالنسبة للولايات المتحدة في سعيها لطمأنة الشركاء الإقليميين المتخوفين من تراجع النفوذ الأمريكي ولخلق بيئة مواتية

للاستقرار الإقليمي على حد سواء. سوف تحتاج إجراءات السياسة الأمريكية أن تشمل بل وأن تتجاوز التعاون الأمني التقليدي. و يجب أن يستمر صانعو القرار بالتفكير بوضوح حول فيما إذا انحرفت مصالح الولايات المتحدة عن هذين الشريكين المهمين. حتى لو لم يتم التوصل الى اتفاق نهائي، فإن الكثير من مواقف الشركاء والردود السياسية الأمريكية المحتملة التي نبرزها هنا قد تبقى صالحة. فالتحديات التي تشكّلها إيران ستبقى مع أو بدون اتفاق نووي نهائي.

## إسرائيل

### كان رد الفعل على الصفقة الإنتقالية سلبياً بشكل كبير، إلا أن آراء بديلة تطورت<sup>5</sup>

حتى قبل وصول الولايات المتحدة وأعضاء مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" إلى اتفاق انتقالي مع إيران في جنيف في تشرين الثاني عام 2013، عارض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الاتفاق بقوة. وقد أعربت المؤسسة السياسية الرسمية الإسرائيلية عن انعدام الثقة العميق في الرئيس الإيراني حسن روحاني والشكوك حول تحول حقيقي في السياسات الإيرانية منذ انتخابه في حزيران الماضي. ووصف رئيس الوزراء نتانياهو روحاني بأنه "ذئب يرتدي ثوب الحمل"<sup>6</sup>. وحسب التقديرات الإسرائيلية الرسمية، فإن روحاني، مثل محمود أحمدني نجاد، الرئيس الإيراني السابق، سيستمر في سعي إيران لتحقيق سلاح نووي وستستمر مواقف طهران المعادية لإسرائيل. ولكن بعض الإسرائيليين يرون روحاني حتى أكثر خطورة من أحمدني نجاد بسبب أسلوبه ومواقفه التي قد تؤدي إلى انقسام المجتمع الدولي، بينما عداء أحمدني نجاد الحاد لإسرائيل وإنكاره المحرقة وحّد العالم في مواجهة إيران.

ولأن المرشد الأعلى الإيراني علي حسيني خامنئي يلعب دوراً رئيسياً في تحديد سياسة إيران النووية، فإن الموقف الرسمي الإسرائيلي لا يرى اختلافاً جوهرياً يُذكر في السياسة الإيرانية مع صعود روحاني<sup>7</sup>. وبينما لن يغيّر روحاني من طموحات إيران النووية، يخشى المسؤولون الإسرائيليون من أن خطابه التصالحي و"هجمة الابتسامات" منه في الغرب ستقسّم مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" وتقوّض العقوبات الدولية ضد إيران، مما يؤدي إلى اتفاق يجعل من إيران دولة على حافة العتبة النووية<sup>8</sup>.

لذلك ليس من المستغرب أن تدين القيادة السياسية في اسرئيل الاتفاق الانتقالي بشدة بمجرد التوقيع عليه. واعتبر نتانياهو أن "ما تم تحقيقه الليلة الماضية في جنيف ليس باتفاق تاريخي، بل هو خطأ تاريخي"، أي أن الاتفاق يشكل خطراً على إسرائيل. وأكد على "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"<sup>9</sup>. وتوقّع مسؤولون إسرائيليون كبار نتائج كارثية، وأعلن وزير الخارجية افيغدور ليبرمان أن الاتفاق "يضعنا في سباق تسلّح نووي". أمّا الوزير نفتالي بينيت فقد ذهب بعيداً في القول أن الاتفاق قد يؤدي إلى "حقيبة نووية تتفجر في نيويورك أو مدريد"<sup>10</sup>. وصرّح ليبرمان أن اسرئيل قد تحتاج إلى البحث عن حلفاء آخرين بما يتجاوز الولايات المتحدة و"تحمل المسؤولية بصرف النظر عن موقف الأميركيين"<sup>11</sup>.

ولخصّ وزير الدفاع موشيه يعلون مخاوف الحكومة الاسرائيلية بوصف الصفقة بأنها "استسلام لهجمة الإبتسامات الإيرانية وللخداع الإيراني الذي هدفه كسب الوقت دون أن يتضرّر البرنامج النووي العسكري بشكل فعلي... يحصل النظام الإيراني على الشرعية للاستمرار بالمشروع النووي العسكري ومواصلة نشاطه الإرهابي حول العالم، انطلاقاً من رفع العزلة الدولية وتعزيز اقتصاده"<sup>12</sup>.

واحتج عدد من المسؤولين في وزارتي الدفاع والخارجية الإسرائيلية بشكل علني بأن هذه "صفقة سيئة" لأنها سمحت لإيران بمواصلة تخصيص اليورانيوم بينما يبدأ تخفيف العقوبات. ومن جهة أخرى، اتخذ بعض المسؤولين الإسرائيليين مواقف متوازنة أكثر. فذكر الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز الإسرائيليين بأن "هذه اتفاقية مؤقتة وليست دائمة"، وسيحكم عليها بناءً على النتائج وليس بناءً على الكلمات مع مرور الوقت، وإذا لم تتجح فسيظل لدى إسرائيل خيار ممارسة "بدائل أفسى"<sup>13</sup>.

وفي أعقاب اتفاق انتقالي، أشارت استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي إلى دعم الشكوك العميقة لدى المسؤولين الإسرائيليين حول النوايا الإيرانية، وهذا ليس مستغرباً كون الرأي العام الإسرائيلي يميل إلى الانصياع لآراء قادته حول القضايا الأمنية الأساسية كإيران. وأشار استطلاع للرأي أن 77 في المئة من الإسرائيليين يعتقدون أن اتفاق جنيف لن يوقف برنامج إيران النووي، بالرغم من أن الأغلبية الساحقة (71 في المئة) لا زالت تعتقد أن الولايات المتحدة هي حليفة إسرائيل الأهم والأكثر ولاءً<sup>14</sup>. في الواقع، نظراً للأهمية التي يضعها الإسرائيليون للحفاظ على علاقة قوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، يلقي التحدي الإسرائيلي المفتوح للولايات المتحدة في الرفض العلني لهذه الصفقة نقداً واسعاً في البلاد، رغم أن البعض يرى أن موقف نتانيا هو لا بد منه وأنه يمثل ببساطة دور "الشرطي السيء" لتعزيز الموقف التفاوضي الغربي مع

## ظهرت تقييمات داخل المؤسسة الأمنية الرسمية في إسرائيل حول إيران والاتفاق الانتقالي وهي مخالفة للموقف الإسرائيلي العام.

إيران<sup>15</sup>. ويفيد خبراء إسرائيليون آخرون أن خطاب نتانيا هو القاسي قد رسخ شروط الاتفاق الانتقالي<sup>16</sup>.

ومع ذلك، يزعم العديد من الخبراء والمعلقين الإسرائيليين أن معارضة إسرائيل القوية ضد اتفاق انتقالي كانت خطأ، وتؤدي إلى تهميش إسرائيل على نحو غير ضروري، بدلاً من تهميش إيران، كما واعتبروا أن هذه المعارضة تهدد بقطيعة في العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة<sup>17</sup>. ويقول مفاوض السلام الإسرائيلي السابق أوري سافير أن موقف إسرائيل العدائي حيال سياسة الرئيس أوباما حول الملف الإيراني و"التدخل في السياسة الداخلية الأمريكية" يخرب علاقات إسرائيل الاستراتيجية مع واشنطن، وهو "أخطر من أي شيء قد تهددنا فيه إيران"<sup>18</sup>. وزعم بعض المحللين والمنقذين في إسرائيل أيضاً أن الصفقة لم تكن سيئة كما يوحي به الساسة الإسرائيليين، حتى أنهم يقدمون بعض الفوائد الهامة، مثل التجديد الملحوظ لأجزاء رئيسية من البرنامج الإيراني<sup>19</sup>. وكما ذكر معلق إسرائيلي أن "عدداً متزايداً من النقاد والسياسيين المعارضين بدأوا يتحدثوا بطريقة أكثر إيجابية إلى حد بعيد، ومنهم من أقر أن الاتفاق هو... في الواقع صفقة جيدة بالنسبة لإسرائيل"<sup>20</sup>. وهناك مجموعة واسعة من مسؤولين أمنيين إسرائيليين سابقين برتبة عالية - مثير دغان، الرئيس السابق لجهاز الموساد، ويوفال ديسكين، رئيس سابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت)، وغابي أشكنازي، رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي السابق - أعربوا أيضاً أنه رغم أن الاتفاق الانتقالي لم يكن مثالياً، إلا أن مزاياه تفوق مخاطره<sup>21</sup>.

كما برزت توصيات من داخل المؤسسة الأمنية الرسمية الإسرائيلية حول إيران والاتفاق الانتقالي، وكانت هذه التوصيات مخالفة للموقف العام في إسرائيل. فبدلاً من دعم الرفض العام للصفقة، أعلن بعض المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين أنهم مع اتباع دبلوماسية هادئة للتأثير في

شروط الاتفاق النووي النهائي، وذلك بالاستناد على تقييم أقل تحذيري للاتفاق الانتقالي قام به موظفو الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية<sup>22</sup>. وهناك أيضاً أصوات مهمة في إسرائيل تدلّ على وجود خط إسرائيلي مواز يختلف عن موقف إسرائيل الرسمي، وهو أن أي صفقة مع إيران يجب أن تفكّك تماماً القدرات الإيرانية لتخصيب اليورانيوم. على سبيل المثال، أفاد عاموس يادلين، وهو يرأس الآن مركز تفكير بارز، هو مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، وهو أيضاً الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أن صفقة "معقولة" قد تسمح لبعض الفائدة المحلية، ولو بمستويات محدودة جداً، وتشمل عدد من الخطوات الإيرانية الأخرى لدرح وتفكيك أجزاء كبيرة من برنامجها<sup>23</sup>.

بينما تسير المفاوضات النووية إلى الأمام وبعد التحوّل الإسرائيلي الحتمي بعيداً عن معارضة اتفاق انتقالي لمحاولة إبرام اتفاق نهائي، قد يلقي هذا الموقف الأقل تشدداً والذي يقترحه محلّين مثل يادلين دعماً. أما مخاوف المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بشأن استخدام القوة العسكرية من جانب واحد ستترك الباب مفتوحاً لدعم حلّ دبلوماسي، إن كان موجوداً. فالحلّ الدبلوماسي يجب أن يبقى إيران على مسافة بعيدة من قدرتها لتحقيق انطلاقة نووية (يرى خبراء مثل يادلين أن هذا الحلّ يوفر إطار زمني مدته عامان تستطيع إيران أن تُقلع بعده وتسَلح برنامجها)<sup>24</sup>.

بعد كل ما تم ذكره، إن الرأي السائد بين كبار القيادة السياسية في إسرائيل يعارض صفقة نووية من شأنها أن تترك إيران تمتلك أي قدرة تخصيب لليورانيوم. إن التصورات الإسرائيلية عن مدى قرب إيران من امتلاك القدرة على صنع قنبلة نووية هي كارثية أكثر من التقييمات الأمريكية (أشهر بدلاً من سنة على الأقل)، ممّا يوحي بأن إسرائيل ستكون أقل سكينه مع ترك قدرة التخصيب الإيرانية الحالية كما هي<sup>25</sup>. وإن كان هناك قبولاً متزايداً من البعض لفكرة تخصيب اليورانيوم

الإيراني المحدود، في نهاية المطاف، ربّما لن يكون هناك أي موقف إسرائيلي أكثر اعتدالاً وامتزاًماً مع ما قد يقبله الأميركيون ومجموعة "دول الخمسة زائد واحد" من حيث مدى التراجع النووي الإيراني. وتزداد المخاوف الإسرائيلية بشأن صفقة قد تقبلها الولايات المتحدة بسبب التصوّرات الإسرائيلية التي تكشف تراجع عزم الولايات المتحدة في المنطقة<sup>26</sup>.

وكما لاحظ مسؤول عسكري، ربّما تقبل إسرائيل الاتفاق، ولكن من وجهة نظره، فإن هناك العديد من صنّاع القرار الإسرائيليين المصممين على "عدم ترك علامة استقهام"<sup>27</sup>. لذلك فإن الفجوة الأساسية بين الموقف الأميركي القائم على منع إمتلاك إيران سلاحاً نووياً، والموقف الإسرائيلي القائم على منع قدرة إيران على إنتاج سلاح نووي، لا يمكن سدّها إذا استمرت إسرائيل في موقف تناهياها الحالي "لا للتخصيب، لا لأجهزة الطرد المركزي"<sup>28</sup>.

وأخيراً، لا يزال هناك عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين والمحلّين الأمنيين الذين درسوا جدوى التكاليف والفوائد، واعتماداً على ذلك، فقد يفضلون خطر الصراع العسكري إذ يعتقدون أن البديل قد يترك لإيران القدرة على صنع سلاح نووي<sup>29</sup>. في حين أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لا ترغب بالمواجهة العسكرية، خاصّة إن لم تدعمها الولايات المتحدة، لكن التهديدات الإسرائيلية بعمل عسكري ليست مجرد خدعة، لأن إسرائيل درست هذا الخيار بجدية في الماضي<sup>30</sup>.

إذاً في حين أن الموقف الإسرائيلي هو الإبتعاد عن تحدّد علني للاتفاق المرهلي ومحاولات إسرائيل للتأثير في اتفاق نهائي يروق لها أكثر، فإن الموقف الإسرائيلي السالح لا يزال موقف عدم الثقة في النوايا الإيرانية، ومخاوفها من أن يقبل الأميركيون وشركاؤهم في التفاوض اتفاقاً لا يمكن أن تتحمّله، ودعمها المستمر للحفاظ على الخيار العسكري.

## يُرَجَّحُ أَنْ تَتَكَيَّفَ إِسْرَائِيلُ مَعَ اتِّفَاقٍ نَهَائِيٍّ بَدَلًا مِنْ رَفْضِهَا عَلَى الْفُورِ

إذا اعتمدنا على الآراء السائدة داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، والتي تُرَجَّحُ إرتباط إيران بالأعمال العدائية ضد إسرائيل، ونظراً لملامح الصفة النووية المتوقعة، لا يُرَجَّحُ أَنْ تَتَبَنَى إِسْرَائِيلُ اتِّفَاقًا نَهَائِيًّا. وستنع الاستجابات والإجراءات الإسرائيلية بعد اتفاق نهائي ضمن سياقين عامين، وهما: الرفض أو التكيّف. وبالتأكيد، سيؤدي الرفض إلى أعمال المواجهة المفتوحة، بينما سيسمح التكيّف الإسرائيلي بتنفيذ اتفاقاً نهائياً. وبالرغم من ذلك، فإن الرديين لا يتعارضان بالضرورة - على الأقل مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشمل التكيّف الإسرائيلي مع اتفاق نووي سياسة كسب الوقت للاستعداد لما كثيرون في إسرائيل يتوقعون أن يكون انهياراً محتملاً للاتفاق بسبب عدم الإلتزام الإيراني. لذا سرعان ما قد يتحوّل التكيّف الأولي مع اتفاق نووي إلى إجراءات رفض الاتفاق (مثلاً عن طريق تشجيع فرض عقوبات أمريكية جديدة وقوة عسكرية محتملة) في حال فشل الصفقة.

### الرفض

قد يُدِينُ القادة الإسرائيليون علناً الاتفاق النهائي على غرار ما ذكرناه أعلاه، لأنه من وجهة نظرهم، إن اتفاق مثل هذا لن يحدّ من البرنامج النووي الإيراني بما فيه الكفاية لمنع التحصيل النهائي للأسلحة النووية، وأيضاً لأن إسرائيل لا تزال تشعر بالقلق تجاه عدة تصرفات إيرانية أخرى في المنطقة والتي تهدّدها. وهناك عدد من الخطوات الإسرائيلية الرامية إلى عرقلة صفقة يمكن أن تصاحب الرفض الرسمي العام واللاذع من اتفاق نووي نهائي.

قد ترى إسرائيل أن توجيه ضربات واسعة النطاق في سوريا، بما في ذلك احتمال توجيه ضربات ضد الموجودات الإيرانية، هي وسيلة

مفيدة لتعزيز الردع ضد ما تعتبره استفواء إيران. وتعتقد إسرائيل أيضاً أن تلك الأعمال ستساعد على تقويض أي اتفاق بشكل نهائي، لأنه في أجواء تصعيدية كهذه، لن تستمر إيران بالتنازلات المطلوبة بموجب اتفاق نووي. وقد تسعى إسرائيل، مثلاً، لتحقيق ذلك باتخاذ موقف أكثر عدوانية حيال حزب الله، وفرض خطوط حمراء بقوة أكبر على نقل إمدادات السلاح الإيرانية (وخاصة الصواريخ بعيدة المدى) إلى حزب الله عبر سوريا. فقد شنّت إسرائيل العديد من الغارات العسكرية داخل سوريا لمنع تلك الإمدادات، موضحة خطوطها الحمراء واستعدادها للعمل من أجلها، فقد اقتصرَت هذه الهجمات على أهداف محدّدة.

ولكن إذا وسّعت إسرائيل من نشاطها العسكري في سوريا، سيعيد ذلك التصعيد المحتمل للصراع بين حزب الله وإيران وإسرائيل إلى الواجهة بطريقة ستزيد من زعزعة الاستقرار الإقليمي، ناهيك عن أن التصعيد سيهدّد القوى والمصالح الأمريكية في المنطقة إذا ما قرّر حزب الله أو إيران الردّ. وقد يسبّب هذا التصعيد العسكري في سوريا قلقاً لدى ثل أيبب لأنه قد يؤثّر سلباً على استقرار جارتها الأردن، وهي مسألة حاسمة بالنسبة لإسرائيل.

ونتيجةً لذلك، يمكن أن تعزّز إسرائيل من موقفها الردعي بعد الصفقة من خلال وسائل أقلّ خطورة، بما في ذلك استمرار تعزيز قدراتها الدفاعية المضادة للصواريخ (ويُرَجَّحُ أَنْ تستمر حتى لو تقبّلت إسرائيل اتفاقاً نهائياً). لإسرائيل أسباب معقولة للحدّ من التدخل العسكري في سوريا لمنع نقل الأسلحة المتطورة إلى حزب الله، فقد أشار مسؤولون إسرائيليون بوضوح أنه ليست لديهم الرغبة في الإنخراط في الصراع الداخلي الذي طال أمده في سوريا<sup>31</sup>. ومن المُستبعد أن تتغير هذه الدينامية مع ظهور اتفاق نووي مع إيران، فالتصعيد مع حزب الله سيؤدي إلى نزاع يُضعف ولا يُعزز موقفها الردعي، وهو درس استفاد منه الإسرائيليون في أعقاب حرب عام 2006. ومن المحتمل أن يكون

## في سياق الرفض، من الأرجح أن تشجع إسرائيل الكونغرس الأمريكي لتأخير أو منع رفع العقوبات ضد إيران في محاولة لإبطاء أو تقويض تنفيذ اتفاق نهائي.

حزب الله، وليس إسرائيل، هو الأكثر اهتماماً في توسيع النزاع إذا ما تفاقمت خسائره في سوريا وإن رأى أن العودة إلى مهمته التقليدية المتمثلة في مواجهة إسرائيل ستكون وسيلة للتعزيز من شرعيته ودعمه في لبنان وفي المنطقة ككل<sup>32</sup>.

قد يكون الرد الإسرائيلي المحتمل الآخر هو توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، كما هدد به مراراً وتكراراً قادة إسرائيليين على مرّ السنين. في حين أن المؤسسة الأمنية لا تفضل هذا الخيار، إلا أن تصوّر القيادة الإسرائيلية والشعب لصفقة سيئة مع إيران قد يزيد من دعم أولئك الذين يفضلونه<sup>33</sup>.

ومع ذلك، لا يُرجح أن تشنّ إسرائيل هجوماً كهذا في أعقاب اتفاق نووي وفي بيئة تتسم بقبول أمريكي ودولي واسع، خاصة على ضوء تحفّظات مؤسستها الدفاعية بشأن قدرتها على إيقاف البرنامج النووي الإيراني بشكل نهائي من خلال القوة العسكرية. ناهيك عن الضرر بالعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية الذي قد يسببه هذا الإجراء. وبناءً عليه، إذا استطاعت إسرائيل أن تقضح إنتهاك إيران لشروط الاتفاق النهائي، في حال حدوثه، أو إذا كانت الرواية حول خطأ الإيرانيين مقبولة على نطاق واسع، فقد تعتقد إسرائيل أنه لديها الشرعية لشنّ هجوم. وفي هذا السيناريو، قد يعتقد الإسرائيليون أن أعمالهم ستكون مدعومة ضمناً أو صراحةً من قبل الولايات المتحدة<sup>34</sup>.

إلا أن الإجراءات الإسرائيلية، للتعبير عن رفضها لاتفاق نهائي ولجذب ردود أفعال قد تؤدي إلى انهيار الاتفاق، من المرجح أن تشمل إجراءات تصعيدية أقل علنية، مثل محاولات متجددة لتخريب المنشآت النووية الإيرانية، على غرار عمليات "ستاكنست" أو استئناف الاغتيالات لخبراء نوويين إيرانيين (كما هو الحال في الممارسات السابقة، لن تعلن إسرائيل مسؤوليتها عن مثل هذه الأعمال ولكن لن تتكرها أيضاً). رغم أنه من المرجح أن تواصل إسرائيل هذا الطريق بدلاً من الضربات العسكرية العلنية، فإنها ستتردّد في اتخاذ تلك الإجراءات في بيئة تتسم بقبول اتفاق نووي على نطاق واسع، إذ يُرجح أن يُنظر إليها من قبل المجتمع الدولي بأنها محاولات لتخريب الصفقة وليس لتخريب البرنامج النووي الإيراني. في أغلب الظن، لن يؤثر الرفض الإسرائيلي على الموقف حيال عملية السلام الاسرائيلية - الفلسطينية، وقد تستخدم إسرائيل فقط تصريحات بلاغية منتقدة للضغط الأمريكي في بيئة تواجه فيه ما تعتبره تهديداً نووياً إيرانياً مستمراً. فالمرحل الحيوية لعملية السلام لها حياة خاصة بها، وعلى أي حال، فإن اتفاق الوضع النهائي قد ينهار قبيل اتفاق نووي نهائي مع إيران. وكما تشير الاقتراعات الإسرائيلية فإن الإسرائيلييين، إلى حدّ كبير، لا يرون أن الاتفاق النووي الإيراني سيؤثر على نتائج عملية السلام<sup>35</sup>.

ولعلّ الإجراء الإسرائيلي الأكثر توقّعاً في أعقاب رفض اتفاق نهائي هو تشجيع الكونغرس الأمريكي لتأخير أو منع رفع العقوبات ضد إيران في محاولة لإبطاء أو تقويض تنفيذ اتفاق نهائي. وحتى خلال الفترة الانتقالية للصفقة، لقي اجتهاد واسع في الكونغرس يهدّد بفرض عقوبات جديدة ضد إيران دعماً كبيراً من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ممّا يهدّد بعرقلة بنود اتفاق انتقالي. وبالتالي، إن جهود الضغط من قبل إدارة أوباما، ولا سيّما مع الأعضاء الديمقراطيين في الكونغرس، منعت تقدّم تلك التشريعات، وهدّد الرئيس أوباما باستخدام حق النقض



ضد التشريع إذا تم التصويت له. وقد يعود هذا النوع من المواجهة إلى الواجهة مرة أخرى في بيئة اتفاق نهائي، مع إبقاء تهديدات العقوبة خلال مراحل التنفيذ المختلفة.

باختصار، لإسرائيل مجموعة من الأساليب يمكن أن تستخدمها لتقويض اتفاق نهائي، إلا أنها على الأرجح لن تستخدم الأساليب الأكثر تطرفاً، كالقوة العسكرية، أو التصعيد ضد حزب الله، أو تخريب البرنامج النووي الإيراني، في بيئة تتسم بقبول أميركي ودولي واسع لصفقة نهائية. وعلى الأغلب لن تُعرض إسرائيل لمفاوضات السلام (إذا كانت تسير إلى الأمام) للخطر كطريقة للإشارة إلى رفض أي اتفاق نهائي. لا شك أن إسرائيل ستستمر في تشجيع الضغوط في الكونجرس لفرض عقوبات ولمنع عدم الالتزام الإيراني، إلا أن تلك الإجراءات قد تنزامن أيضاً مع تكيف إسرائيلي متردد مع واقع اتفاق نهائي.

## التكيف

بدلاً من رفض اتفاق نهائي علنياً والإستمرار بأعمال قد تؤدي إلى انهيار الاتفاق وإلى خلاف مفتوح مع الولايات المتحدة، قد تتأقلم إسرائيل مع اتفاق نووي نهائي، وإن لم ترحب به.

وخاصة إذا كانت إسرائيل قادرة على التأثير في اتفاق نهائي بطرق تضمن فيه تفاصيل الاتفاق المتطلبات الدنيا لإسرائيل حسب ما أجمعت عليه تقييمات بعض المحللين الأمنيين الإسرائيليين (مثلاً على مستويات التخصيب، ومصير مفاعل أراك، والبحث الإيراني للصواريخ)، يمكن أن يبتعد الموقف الرسمي الإسرائيلي بهدوء عن المواقف المتطرفة الحالية التي يعبر عنها نتانيا هو. وفي هذه الحالة، قد تمتنع إسرائيل عن محاولات عرقلة الصفقة وتتكيف في سياساتها الأمنية مع الواقع الجديد من خلال تدابير مثل التطوير المستمر للدفاع الصاروخي، وربما خلق حوارات جديدة حول الموقف النووي الإسرائيلي الحالي الغير شفاف، فإسرائيل

تبحث عن سبل تعزيز إضافي لردعها الإقليمي. وقد تحاول أيضاً تقوية التعاون القائم بحكم الأمر الواقع مع المملكة العربية السعودية والدول الإقليمية الأخرى القلقة من النفوذ الإقليمي الإيراني، وإن كان الرأي العام المعادي لإسرائيل عبر العالم العربي قد يحدّ من مدى ذلك التعاون في غياب حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

يرى بعض المراقبين لإسرائيل أنها بالفعل قد "تأقلمت مع فكرة إعتبار إيران دولة عتبة نووية" وتستعد للاستفادة قدر الإمكان من هذا الوضع<sup>36</sup>. أي أن إسرائيل قد تستعد لقبول فكرة أن إيران سوف تحافظ على بعض القدرة على الإختراق في الإطار المحدد للاتفاق النهائي مثل ما ذكرناه هنا.

عند عودته من مؤتمر أمني في إسرائيل في أواخر عام 2013، قال مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق ستيفن هادلي "في نهاية المطاف، إذا استطعنا التوصل إلى قدرة محدودة للتخصيب تكبح حقاً الإيرانيين إلى الوراء بحيث يكون الإنخفاض على مدى عام إلى 18 شهر، وإذا كان البديل هو توجيه ضربة عسكرية وما قد يتبع ذلك من عزلة دولية لإسرائيل، تخميني هو أن الإسرائيليين سوف يبتلعون الاتفاق<sup>37</sup>". وقد يساعد على تقبل إسرائيل للصفقة النهائية تقويمات أمنية إسرائيلية ترى أن تهديد الجماعات الجهادية التي تكتسب أرضية على حدودها أكبر من الخطر الإيراني (إذ أن المحللين الإسرائيليين يرون حالياً أن إيران تمثل التحدّ الأمني الأكبر لإسرائيل)، لذلك فإن استعداد إسرائيل لتقبل صفقة نووية مع إيران يمكن أن يتزايد.

لن ينهي هذا الردّ بالتأكيد العداوة بين إيران وإسرائيل، ولكنه قد يخفف من التصعيد في التوترات بين البلدين. فهناك بوادر صغيرة ظهرت في أعقاب الاتفاق الانتقالي: مثلاً، بقي وزير الدفاع الإسرائيلي يعلون للاستماع إلى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال ندوة في مؤتمر ميونيخ عن الأمن في 2014 (على عكس الوفد



## يجب أن تهدف خيارات سياسة الولايات المتحدة إلى طمأنة وكبح جماح إسرائيل على حدّ سواء

أياً كان الردّ الإسرائيلي، الرفض أو التكيّف أو المزيج من الإثنين مع مرور الوقت، سيتطلّب ذلك جهوداً أمريكية فعلية لإدارة التحالف. يجب أن تهدف هذه الجهود لتشجيع التكيّف الإسرائيلي مع اتفاق نهائي تعتبره الولايات المتحدة أنه لصالحها - ويُفضل أن يكون هناك قبول إسرائيلي لصفقة من شأنها أن تخدم أيضاً مصالحها عن طريق منع إيران من الحصول على سلاح نووي.

ويمكن أن تشمل السياسات لتحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من "ضمان" تدابير مشتركة لمعالجة الشعور المتزايد والمحتمل لإسرائيل بالضعف بعد اتفاق نووي نهائي، وبالتالي ستقلّ هذه الإجراءات من احتمالات أعمال إسرائيلية أحادية الجانب. وقد تشمل هذه الإجراءات تقوية العلاقة العسكرية الأمريكية الإسرائيلية، وخاصة التعاون الدفاعي الصاروخي<sup>41</sup>. سترسل تلك الإجراءات رسالة سياسية مهمّة وهي أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل، بقدر ما ستخفّف من مخاوف إسرائيل الأمنية، خاصة وأن إسرائيل تحتفظ بالفعل بتفوّق عسكري كبير على إيران (وكل جيرانها الآخرين في هذا الشأن). كما أنها ستساعد إدارة أوباما لكسب تأييد الكونجرس لاتفاق نهائي وتخفيف العقوبات لإنجاحه. وأبعد من العلاقة العسكرية، يمكن للولايات المتحدة إنشاء حوار سياسي وإستراتيجي رفيع المستوى مع إسرائيل بشكل منتظم، لإبقاء قاداتها مطلّعين على تطبيق الاتفاق النووي ولمشاطرتها المخاوف المتبادلة حول تطورات أمنية إقليمية أوسع. وفي هذا الحوار، على الولايات المتحدة أن توكّد أنها جاهزة لإعادة فرض العقوبات وتقويتها ضد إيران إذا انتهكت الصفقة النهائية.

قد تلقى التأكيدات الأمريكية بعض التشكّك في إسرائيل نظراً للإدراك المتزايد بتراجع قوة ونفوذ الولايات المتحدة. بدأت هذه التصورات بعد

الإسرائيلي الذي غادر القاعة خلال خطاب الرئيس روحاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2013)، وبقي وزير الطاقة الإيراني، وعلى نحو غير معهود، للاستماع إلى وزير المياه والطاقة الإسرائيلي سيلفان شالوم في مؤتمر عُقد في أبو ظبي في كانون الثاني<sup>38</sup>. وقد اعترف ظريف أيضاً بأن المحرقة هي "مأساة مروعة"، وأشار إلى أن اتفاق إسرائيلي مع الفلسطينيين قد يُتيح إمكانية الاعتراف الإيراني بإسرائيل<sup>39</sup>. قد يُحدث اتفاق نهائي المزيد من هذا النوع من المبادرات، ولكن نظراً لوجود جماعات في إيران تتخذ مواقف معادية لإسرائيل بشكل عنيف، ونظراً للدعم الإيراني لحزب الله وغيرها من الجهات المعادية لإسرائيل، ويُرجح أن يستمر هذا الدعم، فإن تحوّلاً جذرياً في العلاقات الإسرائيلية الإيرانية هو أمر غير مرجح.

في الواقع، حتى لو كيّفت إسرائيل سياساتها مع واقع اتفاق نهائي، فمن المرجح أن تُراقب عن كثب تحقّق الصفقة وتنفيذها، وستُحافظ على دور قيادي في إظهار التماطل الإيراني أو الإنتهاكات المحتملة للاتفاق. بالفعل، هناك بعض الأصوات في إسرائيل التي تعتقد أنه بدلاً من محاولة تخريب فعلية للصفقة والمخاطرة باحتكاك مع الولايات المتحدة، فإن السماح للصفقة بأن تأخذ مجراها سيخدم مصالح إسرائيل أكثر، فالإعتقاد السائد هو أنه في نهاية المطاف لن تلتزم إيران بالاتفاق. وكما يرى المستشار السابق المقرب لرئيس الوزراء نتانيا هو الاتفاق الانتقالي، "سنرى إيران تفعل ما فعلته دائماً في الماضي: تحلّ بالتزاماتها وتحاول انتهاك الاتفاق. وسوف يكون هناك فهم أن إسرائيل لم تطلق استغاثة كاذبة وأن مخاوفها كانت جدّية وعلى القوى الغربية التعامل مع هذه المخاوف بجدّية أكبر<sup>40</sup>". هذا تماماً ما قد يراه القادة الإسرائيليين وما سينتهي إليه الاتفاق النهائي، وسُرعان ما سيحرك الموقف الإسرائيلي من تكيّف سلبي إلى سياسات الرفض الفعلي إذا كان عدم الإلتزام الإيراني واضحاً.

## قد تلقى التأكيدات الأمريكية بعض التشكك في إسرائيل نظراً للإدراك المتزايد بتراجع قوة ونفوذ الولايات المتحدة.

حرب العراق عام 2003، وازدادت في السنوات الأخيرة، حيث تشكك النخب الأمنية الإسرائيلية في نهج إدارة أوباما لمصر (يعتقد العديد أن الولايات المتحدة تخلت عن الرئيس مبارك) وفي تحفظها على استخدام القوة في سوريا<sup>42</sup>.

إلا أن إدارة أوباما قد أثبتت في الماضي عزمها في فرض عقوبات دولية واسعة وقوية ضد إيران، لذلك فإن تعاوناً واضحاً مع الكونغرس حول الخطوات المحددة التي يتم وضعها في حال انتهاكات إيران، قد يلقي مصادقية لدى الإسرائيليين. وقد أشار مسؤولون أمريكيون بالفعل أن أي تخفيف للعقوبات في صفقة نهائية سيكون تدريجياً، مما يُتيح لإبقاء فرض عقوبات في حال عدم التزام طهران.

ولمنع تصعيد محتمل بين إسرائيل وحزب الله بعد التوصل إلى اتفاق، قد تعمل الولايات المتحدة أيضاً مع الروس لتثبيط انتقال الأسلحة المنتورة إلى حزب الله في سوريا، وبالتزامن مع الجهود الرامية إلى وقف تدفق الأسلحة إلى الجماعات الجهادية في سوريا، إذ تشكل قلقاً مشتركاً للولايات المتحدة وروسيا وإيران وإسرائيل.

وإذا تم بلورة اتفاق نووي نهائي يؤدي إلى حدّ التوصل إلى حوار أمريكي - إيراني على نطاق أوسع، أي حوار حول قضايا أخرى ذات إهتمام إقليمي، قد تشجع الولايات المتحدة البوادر الإيجابية الإيرانية تجاه إسرائيل لتخفيف التوترات بين الدولتين وتهدة مخاوف إسرائيل من نوايا إيران. وقد تشمل هذه الخطوات بيانات واضحة من قبل مسؤولين

إيرانيين كبار تُندد بالمرقرة مع تجنّب تصريحات رفض للدولة اليهودية. على الولايات المتحدة أن توضح للإيرانيين أن استمرار المؤتمرات المعادية للصهيونية (أنشئت خلال فترة أحمدي نجاد ولكنها أُغيت بعد إنتخابات روحاني)، أو بيانات إنكار للمقرة تحجف بإمكانية التعاون بين الولايات المتحدة وإيران في المجالات الأخرى. بينما لا يُتوقع من إيران الاعتراف رسمياً بإسرائيل، حتى وإن كان قادة أكثر اعتدالاً هم على رأس السلطة بعد اتفاق نووي، يمكن للولايات المتحدة أن تشجع قادة إيران لدعم حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ممّا قد يعني اعتراف فعلي لإسرائيل في ضوء ما فعلته دول إسلامية أخرى كإندونيسيا.

تشكل إجراءات بناء الثقة وضمان أمن إسرائيل جزءاً أساسياً من أي اجراءات ما بعد الصفقة. وسيتعين على الولايات المتحدة أيضاً، لتحقيق توازن في خطوات طمأنة إسرائيل، إبلاغها عن مصالحها وتحديد واضح للإجراءات التي تراها مُعركة لتلك المصالح. والأهم من ذلك، يجب إرسال رسائل واضحة إلى الإسرائيليين بأن الولايات المتحدة لن تساند عملاً عسكرياً ضد إيران عقب التوصل إلى تسوية نووية نهائية بالتفاوض.

وبالمثل، وكما هو الحال بالنسبة للاتفاق الانتقالي، يجب على إسرائيل أن تفهم أنه طالما أن الولايات المتحدة تدعم صفقة تعتقد أنها في مصلحتها (وفي مصلحة الاستقرار الإقليمي الأوسع)، وإن لم تنتهك إيران هذا الاتفاق، فإن الولايات المتحدة ستفرض أي محاولات لتشجيع أي تشريعات للعقوبات من خلال الكونغرس الأمريكي قد تُعرق الاتفاق. يمكن للرئيس أيضاً أن يهدد علناً باستخدام حق النقض ضد أي تشريع من هذا القبيل، كما فعل الرئيس أوباما فيما يتعلق بالاتفاق الانتقالي خلال الخطاب الذي ألقاه أمام الكونغرس.

## المملكة العربية السعودية

### ردّ الفعل على الصفقة الإنتقالية - صمت ظاهري، شكّ

#### داخلي

خلافاً للبيانات الأكثر عدوانية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو وبعض أعضاء حكومته، كان ردّ الفعل الرسمي السعودي تجاه الاتفاق النووي الانتقالي هو الصمت. فقد رحّبت السعودية بالاتفاق الانتقالي بحذر، واعتبرت أنه "إذا كانت هناك نوايا طيبة فإن هذه الاتفاقية ربما تمثل الخطوة الأولى في اتجاه التوصل إلى حل شامل للبرنامج النووي الإيراني"<sup>43</sup>. لكن، وكعادة السياسة الخارجية السعودية، عبّرت دوائر مفضّلة من النظام بصراحة أكبر عن موقف الرياض الحقيقي. كشفت الاستجابة من هذه الدوائر غير الرسمية عن مسألتين مشتركتين: أولاً، أن الاتفاق الانتقالي كان دليلاً على تراجع تصميم الولايات المتحدة على لعب دور ضامن الأمن في المنطقة. وثانياً، أن القوى الغربية قبلت النفوذ الإيراني بصمت مقابل تنازلات بشأن البرنامج النووي.

بينما كان الاتفاق الانتقالي قيد الإعداد، أشار الأمير الوليد بن طلال، وهو عضو بارز في العائلة المالكة السعودية (إلا أنه لا يحمل صفة حكومية رسمية)، إلى أن الضعف الأمريكي يرفد "الحماس الزائد" للتفاوض على اتفاق انتقالي<sup>44</sup>. كما وشكّك رئيس الاستخبارات السعودية السابق تركي الفيصل، في نوايا إيران، وانتقد مجموعة "دول الخمسة زائد واحد"، لأنها لم تضم دول مجلس التعاون الخليجي إلى طاولة المفاوضات<sup>45</sup>. واتّهم رئيس تحرير سعودي القوى الغربية بعقد "صفقات من خلف الظهر"<sup>46</sup>، في حين أشار مُعلق كويتي بامتعاض، "نحن لسنا على الطاولة ولكننا فيها"<sup>47</sup>. وذهب مقال في الصحافة الإماراتية إلى حد اتهام الولايات المتحدة بسبب سياسة "إعطاء ما لا تملك لمن لا يستحقُّ في المشرق والخليج"<sup>48</sup>.

وفي الوقت نفسه، يمكن للولايات المتحدة أن تُطمئن إسرائيل أن إيران ستواجه عواقب لعدم الإمتثال لاتفاق نهائي. يمكن للولايات المتحدة أن تشير سراً وعلانيةً أنه في حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق، فإنها ستسعى إلى بناء تحالف دولي جديد لفرض عقوبات - وإمكانية العمل العسكري ضدها. ولتعزيز مصداقية الضمانات الأمريكية، يمكن للولايات المتحدة أن تلجأ إلى تطبيق قرار في مجلس الأمن الدولي لفرض الاتفاق النووي الذي يتضمن أحكاماً للتعامل مع احتمالية انتهاك إيران للاتفاق، بما في ذلك عقوبات متجددة وإجراءات وفق الفصل السابع بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الواضح أنه إذا كانت استجابة الإسرائيليين تميل أكثر إلى الاستسلام بدلاً من الرفض، قد تكون سياسات الضمانات الأمريكية كافية. من الحكمة أن يفكّر صناع السياسة الأمريكيين في تكتيكات ضرورية للتضييق لردّ إسرائيلي قد لا يكون متوافقاً مع مصالح الولايات المتحدة، وينبغي اتباع نهج يمنع إجراءات غير مرغوب فيها مع الحفاظ على علاقة إسرائيلية - أمريكية طويلة الأمد.

## بالنسبة للعديد من عرب الخليج، تُعتبر هذه السياسات تحولاً في ميزان القوى الإقليمي الأساسي تجاه إيران، وبعيداً عن نظام إقليمي بقيادة أمريكية.

إن هذا التفسير للأحداث ليس جديداً. فهو يعود على الأقل إلى بداية الحرب في العراق عام 2003. فقد رأت المملكة العربية السعودية، ودرجات مختلفة حلفاؤها في دول مجلس التعاون الخليجي، التطورات الإقليمية كجزء من اتجاه مثير للقلق، فالتأثير الإيراني يملأ الفراغ الناجم عن تراجع تصميم الولايات المتحدة<sup>49</sup>. وفي هذا السياق يرى الوفاق الغربي - الإيراني على أنه أحدث مؤشر للصعود الشيعي على حساب أمن السعودية وقيادتها الإقليمية، بعد ظهور العراق الخاضع لقيادة شيعية، وتنامي نفوذ حزب الله في لبنان، والتدخل الإيراني المفترض في البحرين واليمن، ومساندة طهران لنظام الأسد. وكل ذلك مقابل الانسحاب الأمريكي من العراق، وإعادة "التوازن" مع آسيا، ورغبة الإدارة الأمريكية في ترك مبارك يسقط في مصر، وترددها في مساندة المعارضة السورية. بالنسبة للعديد من عرب الخليج، تُعتبر هذه السياسات تحولاً في ميزان القوى الإقليمي الأساسي تجاه إيران، وبعيداً عن نظام إقليمي بقيادة أمريكية.

### التوتر بين المصالح السعودية والأمريكية

إزاء هذا التوتر بين المصالح السعودية والأمريكية، تحركت السعودية باتجاه سياسة خارجية أكثر استقلالاً وحزماً، بعيداً عن التقضيات الأمريكية لإدارة عدم الإستقرار المرتبط بالانتفاضات العربية. منذ بداية

ما يُسمى بالربيع العربي، انتهجت المملكة علانيةً عدداً من السياسات المخالفة للولايات المتحدة. على سبيل المثال، قادت المملكة العربية السعودية قوة درع الجزيرة التي أرسلت إلى البحرين لاختماد حركة مؤيدة للإصلاح على الرغم من إعزاز الولايات المتحدة ضد ذلك. وتُعتبر الرياض أيضاً من بين المؤيدين الأكثر ميلاً للمعارضة السورية، فقد اعتذرت عن عدم قبول عضوية في مجلس الأمن جزئياً كاحتجاج على عجز المجتمع الدولي في مواجهة نظام الأسد. وقد مدّدت أيضاً الأسلحة إلى المعارضة، بما في ذلك الجماعات الإسلامية التي تُفضل الولايات المتحدة تهميشها. وحسب محلل قريب من عائلة سعود، ستمتلي المملكة من قوة درع الجزيرة إلى جيش نظامي مكون من 100,000 جندي، بمشاركة قوات سعودية بين نصف إلى ثلاثة أرباع مجمل القوات<sup>50</sup>. وفي الوقت نفسه، قال السفير السعودي في المملكة المتحدة أن بلاده سوف "تتحرك بمفردها" إذا لزم الأمر<sup>51</sup>. ليس باستطاعة السعوديين إنشاء أكثر من اثني عشر مفاعلاً نووياً، وأتخاذ مبادرات عسكرية، فتلك التصريحات مجرد إشارات تهدف لإيصال استنكارها وتشجيع الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات. ولكن على أقل تقدير، تشير هذه التصريحات إلى عدم الارتياح السعودي من سياسة الولايات المتحدة وتبني نهج الاعتماد على الذات في مجال الدفاع الوطني.

وبالتوازي مع هذا الموقف العسكري الأكثر حزماً، ضاعفت المملكة العربية السعودية من استخدامها لدبلوماسية دقتر الشيكات التقليدية. فلمواجهة حزب الله في لبنان وسوريا، تعهدت المملكة العربية السعودية مؤخراً بصرف مبلغ 3 مليارات من الدولارات للقوات المسلحة اللبنانية (الجيش اللبناني). ودون إضاعة أي فرصة لإظهار استيائها من دعم الولايات المتحدة الفاتر للمعارضة السورية، ذكرت الرياض أن الجيش اللبناني سيستخدم الأموال لشراء أسلحة فرنسية، وليس أمريكية<sup>52</sup>. وفي تموز عام 2013، عندما أطاح الجيش المصري بأول رئيس للبلاد

## وبالتوازي مع هذا الموقف العسكري الأكثر حزماً، ضاعفت المملكة العربية السعودية من استخدامها لدبلوماسية دفتن الشيكات التقليدية.

2013 إمكانية إعادة الدفء إلى العلاقات الإيرانية الخليجية، رغم عدم ترحيب ظريف في أي من الرياض أو المنامة.

إذا رأيت الرياض أن الاتفاق النهائي ليس في مصلحتها، فهي تمتلك العديد من الأوراق التي يمكن أن تُعرقل تنفيذ الاتفاق وتُقلل من فرص التوصل إلى انفراج غربي - إيراني أوسع. ويعتمد خيار القيادة السعودية لأخذ هذا المسار على السياق الإقليمي الأوسع وعلى شروط الاتفاق النووي الأخير. إلا أن المنافسة الاستراتيجية بين المملكة وخصمها في منطقة الخليج أعمق بكثير من القضية النووية. إذا لم يؤدّ تطبيق هذه الاتفاقية إلى تحولات ملائمة في مواقف إيران من قضايا الاهتمام الأخرى، وضمنها: تقليص الدعم الإيراني لحزب الله، واتباع سياسة أكثر مرونة في سوريا، وكبح ثوران المعارضة الشيعية في دول الخليج العربية، قد يلجأ السعوديون لاستخدام عدة أوراق مُقلّعة من منظور السياسة الأمريكية.

أكثر الأوراق قلقلًا، ولكن الأقل ترجيحاً، هو سعي المملكة العربية السعودية لامتلاك سلاح نووي لتحقيق التوازن ضد إيران التي تعتبرها قوة عتبة نووية، بما أن البرنامج النووي الإيراني في مرحلة متقدمة. لقد رحّب عبد الله عساکر، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي، بالاتفاق الانتقالي مع تأكيد أن هذا الخيار لا يزال مطروحاً<sup>54</sup>.

يُشكّل امتلاك سلاح نووي سعودي خطراً، لكن المنطق يقول أن التفاوض

يُنْتخب من خارج سلك الضباط، ممّا دفع الولايات المتحدة إلى سحب جزء كبير من 1.3 مليار من الدولارات، والذي يأتي في إطار برنامج التمويل العسكري الخارجي لمصر، زادت المملكة العربية السعودية مساعداتها لمصر وأعلنت أنها ستعوّض أي نقص ناتج عن انقطاع في المساعدة الغربية<sup>53</sup>.

وتُشير كل هذه التطورات إلى أنه لا ينبغي توقع التزام السعودية بنهج السياسة الأمريكية عند التوصل إلى اتفاق نووي نهائي مع إيران. يضمن الوجود الأمريكي في الخليج أمن المملكة، وليس له بديل ذومصادقية في المدى القريب أو المتوسط. لكن المملكة العربية السعودية قد أبدت استعدادها لفصل هذا الجانب من العلاقة ولرسم سياسات خارجية مستقلة في قضايا أخرى.

## قد تتكيّف المملكة العربية السعودية مع الصفقة ولكن ستزيد من منافستها لإيران في مكان آخر في المنطقة

مثل إسرائيل، قد تتذمّر المملكة العربية السعودية من اتفاق نووي نهائي على غرار ما جاء في بداية هذا التقرير، حتى إذا كان لديها تحفظات على احتفاظ إيران ببقايا البرنامج النووي. في الواقع، بما أن الرياض لا تملك نفس قدرات تل أبيب العسكرية، بمعنى ضرب البنية التحتية النووية الإيرانية، يُرجح أن تتصاع للافاتق أكثر من الإسرائيليين. ورغم الشكوك السعودية من إحدات تغيير حقيقي في طهران، أثبت التاريخ الحديث أن المملكة تسعى إلى علاقات أفضل مع إيران عندما تُتاح لها الفرصة.

فخلال رئاستي رفسنجانى وخاتمى، توطّدت العلاقات بعض الشيء بين الخصمين في الخليج. وقد يؤدى الجمع بين روحانى والاتفاق النووى الأخير إلى ذوبان الجليد في العلاقة بين البلدين. أثارت زيارة ظريف، وزير الخارجية الإيرانى، لدول مجلس التعاون الخليجى في كانون الأول

التعاون الخليجي. وقد أظهرت السعودية التزاماً قوياً لدفع مصالحها في ساحات القتال هذه. إن أي تصعيد مع إيران في هذه المجالات قد يُفسد أي فرصة، وإن كانت ضئيلة، قد تحسّن العلاقات الغربية الإيرانية. هذا النهج قد يأخذ شكل تمويل الرياض، بجرأة أكثر، للإسلاميين السنّة المُعادين لوكلاء إيران في مناطق مثل العراق ولبنان وسوريا. وتدعم الرياض بالفعل مجموعة من الجماعات المسلّحة في هذه البلدان المجاورة، وبالتالي فإن السؤال هو ما إذا كانت المملكة ستستخدم نفوذها للضغط عليهم لنقل المعركة إلى الجماعات التي ترعاها إيران مثل حزب الله اللبناني وعصابات أهل الحق. إذا كان هدف الرياض هو إفساد الوفاق، فإن تصاعد هذه الصراعات ستوصلها إلى بلوغ هذا الهدف. ستتنبئ السعودية هذا النهج إذا رأت أن مكاسب ذلك تفوق المخاطر الناجمة من تهديد الجهاديين العائدين للأمن السعودي.

على اتفاق نهائي بين مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" وإيران سيقلل من هذا الخطر ولن يزيده. لأنه حتى لو أعطى الاتفاق إيران حق الاحتفاظ ببنية تحتية وبمعرفة تُمكنها من إنتاج أسلحة نووية في المستقبل، ستكون الفترة الزمنية لتحقيق ذلك طويلة. وبما أن السعودية لم تملك برنامج أسلحة نووية حتى الآن<sup>55</sup>، ليس من المنطقي أن يُشكّل اتفاق يضع قيوداً على البرنامج النووي الإيراني، ويُمدّد الإطار الزمني لطهران، حافظاً لها لتطوير ردعاً نووياً.

هذا بالإضافة إلى حقيقة أنه حتى لو كانت هناك نية سعودية لتطوير أسلحة نووية، فهي تفتقر إلى البنية التحتية أو المعرفة الفنية اللازمين لذلك<sup>56</sup>. صحيح أن لديها الإمكانيات المالية، وقد قامت باتفاقيات للتعاون النووي مع مجموعة متنوّعة من الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا، وصحيح أنها أعلنت، بطريقة خيالية إلى حدّ ما، خططها لإنشاء أكثر من اثني عشر مفاعلاً نووياً إضافياً قبل العام 2020، ولكن هذا البرنامج النووي هو برنامج خيالي، ومدني بطبيعته. لا يوجد أمام المملكة، لامتلاك سلاح نووي، سوى شراء برنامج جاهز من باكستان كطريق وحيد على المدى القصير أو المتوسط لتبرز كدولة تمتلك أسلحة نووية. لا يجب إهمال سيناريو كهذا حيث أن هناك تاريخ طويل من التعاون الباكستاني - السعودي. كما أن هناك شائعات ما زالت تدور حول توفير إسلام أباد أسلحة نووية كمقابل للدعم المالي الأخير<sup>57</sup>. ولكن هذا الاحتمال هو الأقل ترجيحاً وإبرام اتفاق نهائي سيقلل من هذا الاحتمال أكثر. الورقة السعودية الثانية، وهي الأكثر ترجيحاً، هي تحريك السعودية لكي تعقّد ظهور وفاق أوسع بين الولايات المتحدة وإيران، إذ يخشى الكثير من السعوديين أن يأتي هذا الوفاق على حساب الاعتراف الأمريكي بالنفوذ الإيراني. وينعكس التنافس الإستراتيجي مع إيران بتواجد المملكة الفعلي في لبنان، وسوريا، والعراق، وداخل شبه الجزيرة العربية لمواجهة النفوذ الإيراني بين السكّان الشيعة في دول مجلس

## خيارات السياسات الأمريكية تجاه السعودية: دعم السعودية لتحسين الديناميكيات الأمنية في الخليج

إن الوصول إلى صفقة نووية نهائية مع إيران واستمراريتها واعتدال مواقفها في قضايا تهمة الولايات المتحدة، هي النتيجة الأمثل للمصالح الإستراتيجية الأمريكية. ولزيادة فرص تحقيق هذه النتيجة، ستستفيد الولايات المتحدة إذا قامت السعودية بدور خلق بيئة إقليمية مشجعة على الوفاق. ولحثّ الرياض على ذلك، يمكن أن تشمل الجهود الأمريكية زيادة أدوات الضمان التقليدية، وإنشاء حوار استراتيجي هادف إلى تعويد الأطراف الإقليميين على فكرة أن أمن الخليج ليس مسألة صفرية (لا ربح ولا خسارة) وأن زيادة إحساس إيران بالأمن يمكن أن يسهم في أمن دول الخليج العربية. وإذا تم تبني هذه الفكرة، ستكون الخطوة التالية عبارة عن خطوات متتالية لإجراءات بناء الثقة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وإيران، بحيث تصبح التفاعلات بينها روتينية، وتقلّ فرص حدوث تصعيد غير مقصود.

حتى إذا عارضت السعودية الاتفاق النهائي المذكور في بداية التقرير، لا تملك القدرة لإفشال تنفيذه. لا يُرجح أن يعتمد النظام السعودي الورقة الأكثر تدميراً، أي السعي لامتلاك أسلحة نووية. أما الورقة الأكثر ترجيحاً، وهي الضغط على إيران في قضايا أخرى، قد لا تكون كافية لثني إيران عن تنفيذ الاتفاق. ما يجب على الولايات المتحدة الوقاية منه، هو تعقيد الرياض فرص ترجمة الصفقة إلى وفاق أكبر في القضايا الإقليمية الأخرى. على السعودية أن تفتح أكثر وتعيد التعهدات التي اتخذتها خلال رئاستي رفسنجاني وخاتمي في التسعينيات وأوائل الـ 2000<sup>58</sup>. كانت الأدوار معكوسة آنذاك. فبينما كانت علاقة السعودية وإيران هي علاقة ودية، كانت الولايات المتحدة قلقة من انشقاق الدول العربية عنها لمصلحة خصمها. أما اليوم، تحاول واشنطن وطهران سدّ الفجوات بينما يخشى الشركاء الإقليميين نتائج الوفاق الذي قد يؤثر سلباً على مصالحهم.

يجب أن تكون أدوات الضمان التقليدية جزءاً من وصفة تهدئة المخاوف السعودية. ستساعد هذه الوصفة الرياض على الشعور بالراحة الكافية لمباشرة تعاون محدود مع إيران إذا ما أُتيحت الفرصة لذلك بعد الصفقة. لقد عملت الولايات المتحدة على الكثير في هذا المجال، بما في ذلك التحسينات المضادة للصواريخ الباليستية الدفاعية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتدريبات المشتركة، والوجود الدائم للقواعد الأمريكية في منطقة الخليج، وأكثر من 35,000 جندي من القوات الأمريكية العاملة في قواعد داخل دول مجلس التعاون الخليجي<sup>59</sup>. ولكن هناك طرق لزيادة التعاون الأمريكي - السعودي.

لزيادة التعاون بين البلدين ولضمان أمن السعودية، يمكن أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية دول مجلس التعاون بشكل رسمي تحت المظلة النووية الأمريكية، كما هو الحال مع اليابان وكوريا الجنوبية. إلا أن بعض دول الخليج العربي قد لا تُحبذ ذكر اسم البلد علنياً نظراً لحساسية ربط اسمها بواشنطن (وليس واضحاً ما إذا كانت واشنطن تريد الالتزام بذلك). من جهة أخرى، يمكن لواشنطن أن تمنح تأييداً دبلوماسياً للمبادرات السعودية في القضايا الأخرى ذات الأولوية، مثل عملية السلام في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، على الولايات المتحدة أن تتواصل بوضوح مع السعودية حول الأهداف التي تؤدي إلى تحولات في الموقف العسكري، مثل "إعادة التوازن" في آسيا وذلك لتجنب الوقوع في أي سوء فهم أن الولايات المتحدة هي أقل التزاماً بأمن الخليج. ولصياغة سياسة أمريكية، يجب الأخذ بعين الاعتبار آثار التفاعلات بين الشركاء. رغم أن إسرائيل والسعودية متقاربان في مصالحهم لمنع بروز قدرة إيران على امتلاك الأسلحة النووية، يجب أن تستند استراتيجيات الطمأنينة على وجهة نظر كل شريك تجاه الآخر. فقد بينت التفاعلات بين هؤلاء الشركاء مسألتين: ضرورة تهدئة تصورات التهديد الإسرائيلي من خلال الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي تجاه الدول



## ... على الولايات المتحدة أن تتواصل بوضوح مع السعودية حول الأهداف التي تؤدي إلى تحولات في الموقف العسكري، مثل "إعادة التوازن" في آسيا وذلك تفادياً للوقوع في أي سوء فهم بخصوص مدى التزام الولايات المتحدة بأمن الخليج.

العربية ووجود برنامج نووي إسرائيلي باعتباره معيار مزدوج ضد الدول العربية المهددة من حصول إيران على الأسلحة النووية. لم تخف هذه القضايا من شاشات رادار تل أبيب والرياض، لكنها تراجعت مع اقتراب إيران من العتبة النووية. ففي السنوات الأخيرة، أصبحت تل أبيب أكثر تقبلاً لمبيعات أسلحة أمريكية إلى السعودية، وأبدى السعوديون عدم اهتمام بالبرنامج النووي الإسرائيلي والتركيز على خطر انتشار الأسلحة النووية في الخليج بدلاً من خيبة الأمل السائدة في الشرق الأوسط. قد يتطور التعاون الصامت بين إسرائيل والسعودية بعد إبرام الصفقة لأن كلاهما يعمل ضد احتمال أن يُترجم اتفاق نووي إلى وفاق غربي - إيراني أوسع.

يجب أن تنشأ الولايات المتحدة حواراً استراتيجياً وأن تُقدّم إجراءات ثقة متواصلة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، بالإضافة إلى التجهيز والتدريب، والتصريحات الدبلوماسية. تكمن الخطوة الأولى المنطقية في زيادة عدد المنتديات، كمنتدى حوار المنامة، تُمكن الولايات المتحدة وشركاءها في دول الخليج العربية، والإيرانيين من المشاركة في مناقشات صريحة عن قضايا ذات الاهتمام المشترك<sup>60</sup>. وبالطبع،

إن لم تُغيّر إيران من منظورها الاستراتيجي ومن رؤية مصالحها في بلاد الشام، لن يؤدي أي حوار إلى إذابة الجليد في العلاقات السعودية - الإيرانية. فصعوبة إيجاد وسيلة لشمّل إيران في محادثات جنيف الثانية الخاصة بسوريا، ما هو إلا دليل على العقبات العملية لدمجها في المحافل الإقليمية. ورغم التحديات المطروحة، فإن هذه الحوارات حاسمة لإثارة تبادل للأفكار التي قد تدعو إيران والسعودية إلى إعادة ترتيب الأولويات في المصالح، أو على أقل تقدير، تجعلهما مطلّعتين على المرونة في مواقف كل من البلدين. وستسمح هذه الحوارات أيضاً بتحقيق مصالحهم بتكاليف أقل.

وإذا نجحت هذه الحوارات، يمكن للولايات المتحدة أن تعمل مع شركائها الإقليميين بحيث تصبح التفاعلات بينها وبين إيران روتينية، وتساعد الأطراف، على الأقل، في إدارة العداوات. ورغم أن محاولة إنشاء هذه الحوارات قد فشلت في الماضي وقوبلت بالرفض من قبل إيران<sup>61</sup>، إلا أن البيئة ما بعد الصفقة قد تكون مواتية لإنشاء خط ساخن بين الولايات المتحدة وإيران بخصوص قضايا الأمن البحري الخليجي، ويمكن أن يتضمّن ذلك أيضاً الشركاء الإقليميين مثل السعودية. للخط الساخن فائدة مزدوجة : سيقلّل من فرص حدوث تصعيد غير مقصود وسيبني قاعدة ثقة تساعد على تحقيق وفاقاً أوسع. إن شمل السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في هذه الجهود ستزيد من شعور الملكية المحلية للمبادرة، والتصدي لرد فعل آخر يعتبر أن الولايات المتحدة تعمل سراً<sup>62</sup>. وكما هو الحال مع إسرائيل، على الولايات المتحدة مشاركة المعلومات حول وضع برنامج إيران النووي مع السعودية ودول الخليج العربية أثناء تطبيق الاتفاقية النهائية وبعده.

## خلاصة

لا يُرَجَّح أن يتبنى الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة، كإسرائيل والسعودية، صفقة نووية نهائية بحماسة، ويُشير تحليلنا إلى أنه من المُرجَّح أن تتكيّف الدولتين مع الواقع الجديد بعد التوصل إلى اتفاق، دون محاولة عرقلته. قد تعمل كلٌّ من تل أبيب والرياض ضد بروز وفاق عربي - إيراني أوسع، ولكن لا يُرَجَّح أن يعتمد البلدين الورقة الأكثر عدوانية (أي ضربة عسكرية من إسرائيل أو امتلاك السعودية لأسلحة نووية) التي قد تُفشَل تنفيذ الاتفاق. لا يُرَجَّح أن تعتمد إسرائيل والسعودية سياسة متراففة بدقّة مع المصالح الأمريكية الإقليمية لأن الاتفاق النووي النهائي لن يُزيل تماماً المخاوف من برنامج إيران وطموحاتها الإقليمية الأوسع.

لذا، على الولايات المتحدة أن تتجه وتُدير علاقاتها مع هؤلاء الشركاء الإقليميين الرئيسيين، وأن تكون على استعداد لاغتنام فرص مُحتملة ولمواجهة التحدّيات بعد اتفاق نووي نهائي. ويتطلّب ذلك إنشاء حواراً استراتيجياً منظمّاً رفيع المستوى مع كلا البلدين، وتشجيع الحوارات الإقليمية الأوسع، تشمل إيران وتُعالج قضايا تتجاوز الملف النووي.

وبالتزامن مع مجموعة من سياسات التأكيدات التقليدية (وخاصة في مجال التعاون العسكري والدفاع الصاروخي)، فعلى الولايات المتحدة أن تكون واضحة تماماً مع شركائها حول رؤيتها لمصالحها الإقليمية والإجراءات الغير مُرحّب بها من قبل شركائها. وسيتعيّن على الولايات المتحدة أيضاً أن تُطمئن حلفاءها أن عدم الإلتزام الإيراني سيُقابل بردّ قوي، وأن الولايات المتحدة ملتزمة ببناء تحالف دولي واسع للضغط، مرة أخرى، ولعزل إيران إن انتهكت أي جانب من جوانب الاتفاق النهائي.

**لا يُرَجَّح أن يتبنى الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة، كإسرائيل والسعودية، صفقة نووية نهائية بحماسة، ويُشير تحليلنا إلى أنه من المُرجَّح أن تتكيّف الدولتين مع الواقع الجديد بعد التوصل إلى اتفاق دون محاولة عرقلته.**

لا يُرَجَّح أن يتبنى الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة، كإسرائيل والسعودية، صفقة نووية نهائية بحماسة، ويُشير تحليلنا إلى أنه من المُرجَّح أن تتكيّف الدولتين مع الواقع الجديد بعد التوصل إلى اتفاق دون محاولة عرقلته.

لن يكون من السهل التوصل إلى اتفاق نووي نهائي في الأشهر المُقبلة، إلا أنه مهمّ أن يبدأ صانعو السياسة الأمريكية في الإعداد له والأيام التي تلي الاتفاق. إن فهم ومعالجة قلق وردود الأفعال المُحتملة للشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة هو أمر أساسي لنجاح تنفيذ اتفاق نووي، فضلاً عن تعزيز الاستقرار الإقليمي الأوسع في السنوات القادمة.

## ملاحظات

<sup>1</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، المملكة المتحدة وفرنسا (الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي)، بالإضافة إلى ألمانيا.

<sup>2</sup> يتناول الآخرون السياسة الخارجية الإيرانية ونهج الولايات المتحدة في المنطقة في بيئة ما بعد الصفقة.

<sup>3</sup> في تقييم فرص التوصل إلى اتفاق نهائي، قال الرئيس أوباما: "لن أقول أنه أكثر من 50-50، ولكن علينا أن نحاول"، صحيفة ال "يو إس إي توداي" 7 كانون الأول 2013 "أوباما يدافع عن الصفقة النووية الإيرانية" ("Obama" *USA Today* "Defends Iran Nuclear Deal").

<sup>4</sup> لا نستطيع تقدير جدولاً زمنياً بدقة. اقترح خبراء حظر الانتشار النووي أن إيران ستحتاج لما يراوح أشهر قليلة إلى ثمانية عشر شهراً للبروز إن تخلت عن الاتفاقية وسعت لامتلاك أسلحة نووية. أطلع مثلاً على شهادة ديفيد أولبرايت (David Albright) يقول فيها أنه إذا سمح الاتفاق النووي النهائي لإيران بتشغيل 4,000 أجهزة طرد مركزي من طراز IR-1، سيُعطي إيران فترة ستة أشهر لتجاوزها العتبة النووية. شهادة ديفيد أولبرايت، معهد العلوم والأمن الدولي (*Testimony of David Albright, Institute for Science and International Security*)، أمام [مجلس الشيوخ] لجنة العلاقات الخارجية في المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، 4 شباط 2014 (as of March 31, 2014: [http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/Albright\\_Testimony1.pdf](http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/Albright_Testimony1.pdf)).

<sup>5</sup> يوقف الاتفاق النووي الانتقالي أو يُعيق الجوانب الأساسية للبرنامج النووي الإيراني (خاصة ما يُقارب 20 في المئة من اليورانيوم المخصَّب) ويزيد من تفتيش المنشآت النووية الإيرانية مقابل رفع مؤقت لبعض العقوبات المحدودة. إن فكرة الاتفاق هو تجميد التقدّم النووي الإيراني إلى حدّ بعيد، بينما تتفاوض إيران ومجموعة "دول الخمسة زائد واحد" حول اتفاق نووي نهائي خلال فترة ستة أشهر. للمزيد من التفاصيل حول خطة العمل المشتركة، راجع البيت الأبيض، "ملخص التفاهات الفنية المتعلقة بتنفيذ خطة العمل المشتركة حول برنامج الجمهورية الإسلامية الإيرانية النووي" ("Summary of Technical Understandings")، The White House، "Related to the Implementation of the Joint Plan of Action on the Islamic Republic of Iran's Nuclear Program"، بيان صحفي، 18 كانون الثاني 2014: (as of March 31, 2014: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/01/16/summary-technical-understandings-related-implementation-joint-plan-actio>).

<sup>6</sup> Prime Minister Netanyahu's address to the UN General Assembly, October 1, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.550012>).

<sup>7</sup> Author interview with Israeli official in the Prime Minister's office, August 1, 2013, Jerusalem, and author interview with Israeli military official, July 31, 2013, Tel Aviv.

<sup>8</sup> Author interview with Israeli official in the Prime Minister's office, August 1, 2013, Jerusalem, and author interview with Israeli military official, July 31, 2013, Tel Aviv.

<sup>9</sup> Barbara Opall-Rome, "Netanyahu: Iran-P5+1 Deal 'Historic Mistake,'" *Defense News*, November 24, 2013.

<sup>10</sup> Neri Zilber, "The Bad Cop Syndrome," *Foreign Policy*, November 25, 2013 (as of March 31, 2014: [http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/11/25/israel\\_america\\_iran\\_trust\\_broken](http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/11/25/israel_america_iran_trust_broken)).

<sup>11</sup> Barak Ravid, "Netanyahu: Iran Nuclear Deal Endangers Israel, We Will Defend Ourselves," *Haaretz*, November 24, 2013.

<sup>12</sup> Ravid, 2013.

<sup>13</sup> Ravid, 2013.

<sup>14</sup> Tel Aviv University-Israel Democracy Institute Peace Index, November 2013 (as of March 31, 2014: <http://en.idi.org.il/about-idi/news-and-updates/november-2013-peace-index>).

وكان السؤال المطروح في الاستطلاع، "هل تعتقد ألا تعتقد أن الاتفاق بين إيران والدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، سوف يؤدي حقاً إلى وقف البرنامج النووي الإيراني؟"

<sup>15</sup> Neri Zilber, "The Bad Cop Syndrome," *Foreign Policy*, November 25, 2013 (as of March 31, 2014:

[http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/11/25/israel\\_america\\_iran\\_trust\\_broken](http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/11/25/israel_america_iran_trust_broken)). Also see Jeffrey Martini, "Playing Good Cop, Bad Cop with Iran," blog post, U.S. News and World Report online, November 22, 2013 (as of March 31, 2014:

<http://www.usnews.com/opinion/blogs/world-report/2013/11/22/dont-let-congress-israel-or-saudi-arabia-derail-iran-negotiations>).

<sup>16</sup> Yaakov Lappin, "Yadlin: Geneva Agreement Isn't Final, Iran Is Being Tested," *Jerusalem Post*, November 24, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.jpost.com/Iranian-Threat/News/Yadlin-Geneva-agreement-isnt-final-Iran-is-being-tested-332843>).

<sup>17</sup> لمراجعة المواقف الإسرائيلية المختلفة من المفاوضات النووية حتى قبل الاتفاق الانتقالي، راجع داليا داسا كاي "موقف إسرائيلي مختلف حول إيران" ("A Different Israeli Take on Iran")، جريدة "لوس أنجلوس تايمز" *(The Los Angeles Times)*، 12 تشرين الثاني 2013.

<sup>18</sup> Uri Savir, "For the Iran Deal," *The Jerusalem Post*, November 26, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.jpost.com/Opinion/Columnists/For-the-Iran-deal-333124>).

<sup>19</sup> For such contrary views, see Jordan Gerstler-Holton, "Not All Israelis Are Furious About the Iran Nuclear Deal," *The Atlantic*, November 25, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/11/not-all-israelis-are-furious-about-the-iran-deal/281827/>);

"Iran Unlikely to Breach Interim Deal, Says Top Israeli Analyst," *Times of Israel*, November 24, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.timesofisrael.com/iran-unlikely-to-breach-interim-deal-says-top-israeli-analyst/>); Barak Ravid, "A Good Deal: Geneva Pact Distances Iran from Nuclear Bomb," *Haaretz.com*, November 24, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.559860>); and Barbara Opall-Rome, "Israeli Experts Dispute Netanyahu Snub of Iranian Nuke Deal," *Defense News*, November 25, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.defensenews.com/article/20131125/DEFREG04/311250015/Israeli-Experts-Dispute-Netanyahu-Snub-Iranian-Nuke-Deal>).

<sup>20</sup> Chuck Freilich, "An Interim Deal: The View from Israel," *Iran Matters*, Belfer Center blog, Harvard University, November 26, 2013 (as of March 31, 2014: <http://iranmatters.belfercenter.org/blog/interim-nuclear-deal-view-israel>).

<sup>21</sup> Ben Caspit, "Netanyahu's Alarm About Iran Balanced by Military Chiefs," *Al-Monitor*, November 26, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/11/iran-agreement-israel-defense-apparatus-not-alarmist.html>).

<sup>22</sup> كاسبيت، 2013. تُشير التقارير أيضاً إلى أن خبراء في الاستخبارات العسكرية لديهم قراءة مُختلفة جداً عن روحاني بالمُقارنة مع التصريحات العلنية لرئيس الوزراء، وتُشير تقاريرهم إلى صراع حقيقي على السلطة داخل إيران وأن مجموعة من المعتدلين المقربين من روحاني قد يخلقوا مركز قوة مستقل. راجع عاموس هرثيل (Amos Harel)، "عند حُلُول عام 2014، وقعت إسرائيل في حالة عصبية ضد المجموعات الجهادية الإقليمية" ("As 2014 Dawns, Israel Keeps a Nervous Eye on Regional Jihadist Groups")، موقع "هآرتز" (Haaretz.com)، 27 كانون الأول 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.haaretz.com/weekend/week-s-end/premium-1.565709>).

<sup>23</sup> راجع عاموس يادلين وأفغر غولوف (Avner Golov)، "أربع صفقات مُمكنة مع إيران" ("Four Possible Deals with Iran")، جريدة ال "وول ستريت جورنال" (*The Wall Street Journal*)، 17 تشرين الأول 2013. كما وصَّح مسؤول إسرائيلي سابق واسع الأطلاع بقضايا الحد من التسلُّح أن إسرائيل قد تتعايش مع صفقة إذا بُلورت بعناية. مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول إسرائيلي سابق، 28 تموز 2013، تل أبيب.

<sup>24</sup> See interview by Ben Birnbaum with Amos Yadlin in *The New Republic*, October 23, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.newrepublic.com/article/115313/amos-yadlin-iran-strike-why-israel-needs-act-soon>).

<sup>25</sup> Oren Dorell, "Israel Issues Warning on Report on Nomb," *USA Today*, October 25, 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.usatoday.com/story/news/world/2013/10/25/iran-bomb-uranium-israel/3186567/>).

قال الوزير الإسرائيلي نافتالي بينيت (Naftali Bennett) أن إيران ستصنع قنبلة خلال ستة أسابيع، راجع روبرت لينزير (Robert Lenzer)، "إسرائيل تدعي أن إيران قد تملك القنبلة النووية خلال ستة أسابيع إن فشلت المفاوضات"، موقع "فوربز" (Forbes.com)، 18 تشرين الثاني 2013 (as of March 31, 2014: <http://www.forbes.com/sites/robertlenzner/2013/11/18/israeli-economics-minister-bennett-warns-that-saudi-arabiaother-gulf-states-will-build-nuclear-bombs-if-iran-gets-one/>).

<sup>26</sup> كمتال للتقديرات الإسرائيلية حول انخفاض القوة الأمريكية في المنطقة في أعقاب الثورات العربية، راجع شموئيل بار (Shmuel Bar)، و"التأثير المتلاشي لأمريكا في الشرق الأوسط" (America's Fading Middle East) (Influence)، مراجعة السياسة (مؤسسة "هوفر") (Policy Review (Hoover Institution)، العدد 166، 1 نيسان 2011. As of March 31, 2014: <http://www.hoover.org/publications/policy-review/article/73161>

<sup>27</sup> Author interview with Israeli military official, August 2, 2013, Tel Aviv.

<sup>28</sup> كزر نتانياهو هذا الموقف في كلمة أمام زعماء يهود أميركيين خلال زيارتهم لإسرائيل في شباط (مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، "ملاحظات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو خلال مؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية الأمريكية،" نسخة الخطاب، 17 شباط 2014 (اطلع عليه بتاريخ 31 آذار 2014: <http://www.pmo.gov.il/English/MediaCenter/Speeches/Pages/speechpre170214.aspx>) وفي خطاب أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) (AIPAC) خلال زيارة لواشنطن في آذار 2014 ("النسخة الكاملة لخطاب نتانياهو أمام الأيباك" ("Netanyahu's AIPAC Speech: The Full Transcript")، هآرتز، 4 آذار 2014 (اطلع عليه بتاريخ 31 آذار 2014: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.577920>).

<sup>29</sup> كما أشار مسؤول إسرائيلي، تفضّل إسرائيل التوصل إلى حلّ دبلوماسي، ولكن لا يمكن لها أن تقبل قدرة نووية إيرانية، وحسب تقديره، فإنّ توجيه ضربة عسكرية "يمكن أن يفعل الكثير" لإبطاء البرنامج الإيراني، إذ سيستغرق إيران عدة سنوات لإعادة بناء برنامجها النووي إذا ما استهدفت المنشآت النووية الأكثر أهمية في هجوم عسكري (مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول إسرائيلي في مكتب رئيس الوزراء، 1 آب 2013، القدس). كما وأعرّب بعض الخبراء الأمنيين في مراكز تفكير إسرائيلية بارزة أن الخيارات العسكرية "لن تكون أسوأ" البديل، فقد تُعيق تقدّم إيران وتُوجّه ضربة لشرعية النظام إذا "تمّ القيام بها بشكل جيّد" (مناقشات المؤلف مع محلّلين في مراكز تفكير، تل أبيب وهرتسليا، تموز 2013).

<sup>30</sup> وفقاً لمسؤول إسرائيلي سابق، نظرت إسرائيل بجديّة للقيام بعمل عسكري ضد إيران مرتين، إلا أن وحدة الضغط الأمريكي الكبير منعها من الإقدام على هذا العمل (مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول إسرائيلي سابق، 28 تموز 2013، تل أبيب).

<sup>31</sup> لنظرة عامة عن المواقف والمصالح الإسرائيلية في الصراع السوري، راجع داليا داسا كاي، "تعلّم الدروس الخاطئة من التدخل الإسرائيلي في سوريا،" ("Learning the Wrong Lessons from Isra-el's Intervention in Syria") مدوّنة الكترونية، موقع "رويترز" (Reuters.com)، 14 أيار 2013 (as of March 31, 2014: <http://blogs.reuters.com/great-debate/2013/05/14/learning-the-wrong-lessons-from-israels-intervention-in-syria>)

<sup>32</sup> لنظرة عامة عن سيناريوهات مختلفة لكيفية جز إسرائيل لحلّية الصراع السوري، راجع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (The Washington Institute for Near East Policy)، "نتائج غير جيدة: كيف يمكن أن تُجرّ إسرائيل لحلّية الصراع السوري،" ("No Good Outcome: How Israel Could be Drawn into the Syrian Conflict") مركز سياسات عدد 131، تشرين الثاني 2013.

<sup>33</sup> لمناقشة مفصّلة حول المُدوات داخل إسرائيل بشأن مسألة هجوم عسكري ضد إيران، راجع داليا داسا كاي، عليزبا نادر (Alireza Nader)، وباريسا روشان (Parisa Roshan)، إسرائيل وإيران: التنافس الخطير (*Israel and Iran: A Dangerous Rivalry*)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، MG-1143-OSD، 2011 (as of March 31, 2014: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1143.html>)

<sup>34</sup> يرى يوئيل غوزانسكي (Yoel Guzansky)، وهو رئيس سابق عن القضايا المتعلقة بإيران في مجلس الأمن القومي، أنه إذا ضُبطت إيران نُغش حتى خلال فترة الاتفاقية الانتقالية، "لديك الشرعية لفعل الأشياء الأخرى التي لم يكن لديك من قبل." راجع تشارلز ليفينسون (Charles Levinson) "إسرائيل تناقش نهجاً دبلوماسياً جديداً،" ("Israel Debates a New Diplomatic Approach") موقع وول ستريت جورنال (Wall Street Journal.com)، 24 تشرين الأول 2013

(as of March 31, 2014: <http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052702304791704579217110836724136>)

<sup>35</sup> See Tel Aviv University-Israel Democracy Institute Peace Index, November 2013 (as of March 31, 2014: <http://en.idi.org.il/about-idi/news-and-updates/november-2013-peace-index>).

رداً على سؤال "برأيك، كيف يؤثّر الاتفاق الموقع مؤخراً مع إيران من قبل الدول الغربية، وقيادة الولايات المتحدة، على موقف الحكومة الإسرائيلية لإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين؟"، أجب 38 في المئة أن الاتفاق لن يكون له أي تأثير، فيما توقّعت، بأعداد متساوية تقريباً ولكن أقل، آثار عكسية (يعتقد 26 في المئة أن إسرائيل ستتخذ موقفاً أكثر تشدداً، وقال 23 في المئة أن إسرائيل ستتخذ موقفاً تصالحياً).

<sup>36</sup> See Gideon Rachman, "Israel's Public Paranoia Masks Private Compacency," *Financial Times*, December 16, 2013 (as of March 31, 2014:

<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/d4208ae0-641f-11e3-98e2-00144feabd0c.html#axzz2xaJANwDv>).

<sup>37</sup> Barbara Slavin, "Ex-Bush Adviser: Israel Could 'Choke Down' Iran Deal," Al-Monitor.com, February 10, 2014 (as of March 31, 2014):

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/02/israel-iran-deal-breakout-year-nuclear-hadley.html>

<sup>38</sup> مثير جافيدنفار (Meir Javedenfar)، "إيران وإسرائيل وسياسة اللتمة" ("Iran, Israel and the Politics of Gesture") موقع "المونيتور" Al-Monitor.com، 5 شباط 2014 (as of March 31, 2014: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/02/iran-israel-politics-gesture.html>)

<sup>39</sup> Javedenfar, 2014.

<sup>40</sup> Levninson, 2013.

<sup>41</sup> لقائمة تفصيلية حول الخيارات الأمريكية لـ "ضمان" الشركاء الإقليميين، راجع لين ديفيس (Lynn Davis)، جيفري مارتيني (Jeffrey Martini)، عليزنا نادر، داليا داسا كاي، جيمس ت كوينليفن (James T. Quinlivan)، وبول س. شتاينبرغ (Paul S. Steinberg)، مستقبل إيران النووي: الخيارات الحاسمة للسياسة الأمريكية (*Iran's Nuclear Future: Critical U.S. Policy Choices*)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، MG-1087-AF، 2011

(as of March 31, 2014: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1087.html>)

<sup>42</sup> ترددت هذه المشاعر في عشرات المقابلات التي أجراها المؤلف مع عشرات المسؤولين الإسرائيليين والخبراء الأمنيين خلال زيارات متعددة قام بها إلى إسرائيل في أعقاب الانتفاضات العربية.

<sup>43</sup> "مجلس الوزراء: اتفاق إيران ومجموعة الدول الست خطوة أولية"، جريدة الرياض، النسخة العربية، 25 تشرين الثاني 2013.

<sup>44</sup> Mathew Kaminski, "Prince Alwaleed bin Talal: An Ally Frets About American Retreat," *Wall Street Journal*, November 22, 2013.

<sup>45</sup> Statement from Prince Turki al-Faisal at the 5th Plenary Session of the Manama Dialogue, December 8, 2013.

<sup>46</sup> "خبراء: من حقّ السعودية الحصول على النووي للتوازن"، العربية، النسخة العربية، 24 تشرين الثاني 2013.

<sup>47</sup> David Pollock, "We Are Not at the Table, but on It.: Arabs React to the Iran Deal," Washington Institute, November 26, 2013.

<sup>48</sup> رضوان السيد، "الاتفاق الأمريكي الإيراني... اختلاف في الرؤية"، جريدة الاتحاد، النسخة العربية، 1 كانون الأول 2013.

<sup>49</sup> Fred Wehrey, Dalia Dassa Kaye, Jessica Watkins, Jeffrey Martini, and Robert A. Guffey, *The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-892-AF, 2010 (as of March 31, 2014: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG892.html>).

<sup>50</sup> Nawaf Obaid, "Saudi Arabia's Gulf Union Project Includes a Military Dimension," Al-Monitor, December 30, 2013.

<sup>51</sup> Mohammed Bin Nawaf Bin Abdulaziz al Saud, "Saudi Arabia Will Go It Alone," *New York Times*, December 17, 2013.

<sup>52</sup> Anne Barnard, "Saudis' Grant to Lebanon Is Seen as Message to U.S.," *New York Times*, January 6, 2014.

<sup>53</sup> "سعود الفيصل: الدول العربية قادرة على تعويض المساعدات الغربية لمصر"، جريدة الأهرام، 20 آب 2013.

<sup>54</sup> "خبراء: من حقّ السعودية الحصول على النووي للتوازن"، العربية، النسخة العربية، 24 تشرين الثاني 2013.

<sup>55</sup> اشترت المملكة العربية السعودية مرتين صواريخ صينية، وهذا أمر مُقلق لأنها آلية محتملة لتسليم الأسلحة النووية في المستقبل. وكان ردّ الفعل الأمريكي على شراء الصاروخ الأول هو الضغط على السعودية للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، وهو ما فعلته المملكة في العام 1988. يسعى الموقف الرسمي السعودي إلى خليج خالي من أسلحة الدمار الشامل.

<sup>56</sup> Colin H. Kahl, Melissa G. Dalton, and Matthew Irvine, "Atomic Kingdom: If Iran Builds the Bomb, Will Saudi Arabia Be Next?" Center for a New American Security, February 2013; Davis et al., 2011; and Thomas Lippman, "Saudi Arabia's Nuclear Policy," SUSRIS, August 5, 2011.

<sup>57</sup> Nuclear Threat Initiative, Saudi Arabia country profile, web page, February 2013.

(as of March 31, 2014: <http://www.nti.org/country-profiles/saudi-arabia/nuclear/>)

<sup>58</sup> Frederic Wehrey, Theodore W. Karasik, Alireza Nader, Jeremy J. Ghez, Lydia Hansell, and Robert A. Guffey, *Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam: Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-840-SRF, 2009 (as of March 31, 2014: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG840.html>)

<sup>59</sup> Remarks by William J. Burns, Deputy Secretary of State, CSIS, Washington D.C., February 19, 2014.

<sup>60</sup> لم يكن هناك مشاركة إيرانية رفيعة المستوى خلال منتدى حوار المنامة في العام 2013. كان المشارك الإيراني الأبرز هو الدكتور سيد كاظم ساج-جادبور (Seyyed Kazem Sajjadpour)، الذي يشغل منصب مستشار وزير الخارجية ظريف.

<sup>61</sup> Jay Solomon, "Iran Rejects Proposed U.S. Military Hot Line," *Wall Street Journal*, October 4, 2011.



**داليا داسا كاي (Dalia Dassa Kaye)** هي مديرة مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط (CMEPP) ومحللة للسياسات في مؤسسة RAND. في 2011 - 2012 كانت أستاذة زائرة وزميلة في مركز بيركل والمعهد الدولي في جامعة كاليفورنيا. وقبل انضمامها إلى مؤسسة RAND، عملت "كاي" كباحثة زميلة في مجلس العلاقات الخارجية والشؤون الدولية في وزارة الخارجية الهولندية. كما درست في جامعة أمستردام، وكانت باحثة زائرة في المعهد الهولندي للعلاقات الدولية. ومن 1998 إلى 2003، كانت كاي أستاذة مساعدة في العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن. وحازت على العديد من الجوائز والمنح الدراسية، منها منحة بحثية في معهد بروكينغز ومنحة للخدمة العامة في جون وغاردنر. تنشر كاي على نطاق واسع حول قضايا الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك في صحف مثل "سورفايفل"، و"فورين آفيرز"، و"ميدل إيست بوليسي". وألفت "التحدث للعدو: المسار الثاني في الدبلوماسية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا" (RAND)، و"ما وراء المصافحة: التعاون متعدد الأطراف في عملية السلام العربية الإسرائيلية" (جامعة كولومبيا) وشاركت في تأليف عدد من الدراسات لمؤسسة RAND حول مجموعة من القضايا الأمنية الإقليمية. تحمل كاي شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كاليفورنيا، بيركلي.

**جيفري مارتيني (Jeffrey Martini)** هو محلل شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة RAND، حيث يعمل على الإصلاح السياسي في العالم العربي مع التركيز، بوجه خاص، على شمال أفريقيا. وقد نشر مارتيني عن العلاقات المدنية - العسكرية في مصر، وانقسامات الأجيال داخل جماعة الإخوان المسلمين، والتغيرات في البيئة الأمنية الإقليمية، وآفاق التحول الديمقراطي في بلدان "الربيع العربي". وقد أمضى أربع سنوات في العالم العربي، بما في ذلك ثلاثة سنوات كمتطوع في قوات حفظ السلام في المغرب وعام في القاهرة، مصر، حيث كان باحثاً خلال العام 2007 - 2008، في برنامج اللغة العربية (CASA). يتحدث ويقرأ ويكتب باللغة العربية الفصحى ويتحدث العامية المغربية والمصرية. يحمل مارتيني شهادة الليسانس في العلوم السياسية والاقتصاد من كلية ميدلبري وشهادة الماجستير في الدراسات العربية من جامعة جورج تاون.

## عن هذا المنظور

إنه جزء من سلسلة وجهات النظر التحليلية لمؤسسة RAND حول ما ستبدو عليه سياسة الشرق الأوسط وسياسة الولايات المتحدة في "الأيام التي تلي الاتفاق" (الاتفاق النووي النهائي) مع إيران، وتبحث هذه الورقة في الردود المحتملة لاثنين من الجهات الإقليمية الفاعلة، أهمها: إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

يودّ الكتاب شكر يول بيلار وديفيد ثالر لمراجعتهم المدروسة للتقرير. إن الآراء المعروضة هنا هي آراء المؤلفين وحدهم.

هذا التقرير هو نتاج استثمار مؤسسة RAND في القوى البشرية وبرنامج الأفكار. لقد تمّ توفير الدعم لإنشاء هذا البرنامج، من قبل الجهات المانحة جزئياً، ومن خلال عقود RAND لتوفير أبحاث مستقلة وللتطوير لتشغيل مراكز تنموية وبحثية مُمولة من وزارة الدفاع الأمريكية.

وقد تمّ هذا البحث بالاشتراك مع مركز سياسة الدفاع والأمن الدولي لمؤسسة RAND في قسم البحوث حول الأمن القومي، ومع مركز RAND للسياسات العامة في الشرق الأوسط (CMEPP)، كجزء من برامج RAND الدولية. يجمع مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط (CMEPP) بين التفوّق في التحليل والخبرة الإقليمية عبر مؤسسة RAND لمعالجة التحديات السياسية والإجتماعية والإقتصادية الأكثر حساسيةً التي تواجه الشرق الأوسط. للمزيد من المعلومات حول مركز RAND للسياسات العامة في الشرق الأوسط، يرجى زيارة [www.rand.org/cmepp](http://www.rand.org/cmepp) أو الاتصال بالمدير (معلومات الاتصال موجودة على الصفحة الإلكترونية).

### حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدودة

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصراً. يحظر النشر غير المصرّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكتملة دون إجراء أي تعديل عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكل كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول إعادة الطباعة والتصاريح ذات الصلة، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني:

<http://www.rand.org/pubs/permissions.html>

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تعمل على تطوير حلول لتحديات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في جميع أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً وأكثر صحّةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

[www.rand.org](http://www.rand.org)

